المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵜ ⵏ ⵓⵎⵢⵓⵔⴰⵙ

ⴰⵎⵓⵔⴰⵙ

ⴰⵙⵎⵙⵍⵜ ⵏ ⵜⵣⵓⵔⵉⵜ

مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل

الرقم: 2023/4199
31/08/2023

إلى السيدة وزيرة
الاقتصاد والمالية
المحترمة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال كتابي حول:

الوضعية المالية للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد RCAR

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد،

يشرفني السيد الرئيس أن نطلب منكم طبقا للنظام الداخلي لمجلس المستشارين رفع السؤال الكتابي التالي إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية حول موضوع: الوضعية المالية للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد RCAR.

سلام تام بوجود مولانا الامام، وبعد،

أصدرت هيئة مراقبة التأمينات والحماية الاجتماعية ACAPS، بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل AMMC تقريرهم السنوي برسم سنة 2022 رقم 10 حول الاستقرار المالي بالمملكة. وقد اثار انتباهنا ما ورد في الجزء III.3 المتعلقة بأنظمة التقاعد والذي وثق تسجيل أول عجز بالرصيد الكلي أو الشامل (Solde Global) لنظام منح رواتب التقاعد وذلك منذ احداثه في 04 أكتوبر 1977 بمقتضى الظهير الشريف 1-77-216.

وإن اعتدنا في السنوات الأخيرة على العجز في الرصيد التقني (Solde technique) المترتب عن المشاكل الديمغرافية التي يعرفها النظام، فإننا بالمقابل لم نفهم، وربما لا يمكن ان نتفهم العجز المذكور أعلاه خاصة وقد عودنا على تحقيق نتائج إيجابية في التوظيفات المالية تتراوح ما بين 5 و7 مليار درهم تغطي على عجز الرصيد التقني المزمن، بل وتنتج فائضا مهما يضاف الى الاحتياطات عوض النقص الحالي المقدر ب 600 مليون درهم.

وبناء عليه، يشرفنا السيدة الوزيرة، ورفعا لكل لبس أن نطلب منكن توضيح ما يلي:

- ما هي أسباب هذا الأداء المالي السيئ وغير المسبوق؟ وهل له علاقة بسوء تدبير واضح للتوظيفات المالية ترتب عنه انخفاض في الأصول المالية للنظام؟
- هل عملية تدهور الرصيد المعني هي في الواقع – إضافة لأنها تأثرت بالأداء المتوسط لكل أنظمة التقاعد في سوق الرساميل إسوة بكل الفاعلين الأخرين– تتعلق أصلا بتكلفة تحويل بعض المنخرطين من النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد RCAR الى الصندوق المغربي للتقاعد CMR وفق مقتضيات

./.

القانون 01–21 بتاريخ 26 يوليوز 2021؟ وبالمناسبة نتساءل عن مبلغ الرصيد المالي المنقول من RCAR الى CMR؟

- ما طبيعة المساهمة الخاصة للدولة لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد CMR والمحددة في 2 مليار درهم وما علاقتها بالتحويل القانوني لمساهمة الدولة / المشغل للفئة الخاضعة للقانون 21–01 من 2017 الى 2021، والمحددة في 12% من الكتلة الأجرية؟

وفي سياق متصل، نذكركن بالإصلاح المقاييسي بشكل أحادي وبدون إشراك للفرقاء الاجتماعيين، الذي عرفه النظام المعني بمقتضى المرسوم 2–20–935 بتاريخ 27 يوليوز 2021 والذي كان يهدف لتحسين المؤشرات الاكتوارية المالية والذي أصبح على ما يبدو عديم الجدوى حسب التقرير أعلاه.

ونحن متأكدون، السيدة الوزيرة، من تجاوبكن الإيجابي واستعدادكن لمدنا بكل المعطيات الضرورية

في الموضوع، تفضلن بقبول فائق التقدير والاحترام.

إمضاء: المستشار البرلماني

الكرش خليهن